



مستقبل التحوّل الديمقراطي في بوروندي

م.م. أحمد مجيد جاسم محمد

كلية العلوم السياسية/ جامعة نكریت

<https://doi.org/10.61353/ma.0050403>

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٤/١ تاريخ قبول النشر ٢٠٢١/٥/١ تاريخ النشر ٢٠٢١/٦/٣٠

اسهم اتفاق اروشا عام ٢٠٠٠ في تحقيق نوع من السلم والاستقرار الداخليين في بوروندي بعد مدة طويّلت من عدم الاستقرار ، تخللتها كثير من الاضطرابات الداخلية وأكروبي الأهلّية ، إذ ساعدت سياسات "المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية" بقيادة الرئيس السابق نكورونزيرا على إقرار دستور البلاد الجديد وإجراء الانتخابات في موعدها المحدد كلّ أربع سنوات ، مع محاولات إقناع المعارضة بالعمل السياسي والابتعاد عن اللجوء إلى العنف ولغت السلاح .

The Arusha Agreement in 2000 contributed in achieving a kind of peace and internal stability in Burundi after long periods of instability punctuated by many internal unrest and civil wars. The policies of the National Council for the Defense of Democracy led by former President Nkurunziza helped to approve the country's new constitution and hold elections in Its deadline (every four years) , with an attempt to persuade the opposition to take political action and move away from resorting to violence and the language of weapons.

الكلمات المفتاحية: بوروندي_نكورونزيرا_أروشا_التوتسي_أهوتو



المقدمة

إنّ طبيعة الحياة التي عاشها المجتمع البوروندي فرضت عليه الانقسام المكوناتي بفعل الحملات الاستعمارية ، التي تعرضت لها البلاد من جهة ، والتدخل الإقليمي في الشؤون الداخلية من جهة أخرى ، إذ أنّ منطقة البحيرات الكبرى عاشت انقساماً مجتمعياً واضحاً طيلة القرنين التاسع عشر ، والعشرين بين الهوتو والتوتسي ، مما انعكس على طبيعة نشوء الدولة ، فلم يرضّ التوتسي غير قيادة البلاد ، ورفضوا كلّ أشكال التعاون مع الأطراف الأخرى ، حتى جاء اتفاق اروشا عام ٢٠٠٠ ؛ ليحقق نوعاً من الاستقرار النسبي في البلاد على الرغم من أنّه كان استقراراً هشاً إلاّ أنّه ساعد في تحقيق تحول ديمقراطي نحو بناء دولة المؤسسات تشترك فيها المكونات جميعاً بدعم إقليمي دولي.

أشكالية البحث :

إنّ محاولة فهم طبيعة التحوّل الديمقراطي في بوروندي ومستقبله يدفعنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة من بينها :

- ١- ما المقصود بالتحوّل الديمقراطي ؟
- ٢- ماهي طبيعة الحياة السياسية في البلاد قبل عام ٢٠٠٠ ؟
- ٣- كيف أسهمت سياسة الحزب الحاكم داخلياً في الانتقال الديمقراطي ؟
- ٤- كيف سيكون شكل التحوّل الديمقراطي في بوروندي مستقبلاً ؟

فرضية البحث :

أسهمت سياسات "المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية " بقيادة الرئيس السابق نكورونزيزا في تحقيق تحول ديمقراطي في بوروندي وعدّ اتفاق اروشا الحجر الأساس لهذا التحوّل .

جرى اعتماد المنهج التاريخي للحصول على المعلومات التاريخية ، التي تخص موضوع البحث ، ومنهج التحليل النظمي لدراسة طبيعة التحوّلات التي شهدتها بوروندي بعد عام ٢٠٠٠ .





هيكلية البحث :

قسم البحث إلى ثلاثة مطالب تسبقها مقدمة ، وتلتها خاتمة ، المطلب الأول تناول مفهوم التحوّل الديمقراطي ، والمطلب الثاني ركز على الحياة السياسية في البلاد ، والمطلب الثالث تناول التحوّل الديمقراطي في بوروندي بعد عام ٢٠٠٠ .

المطلب الأول : ماهية التحوّل الديمقراطي

أصبح التحوّل الديمقراطي واحداً من أهم المفاهيم المثيرة للجدل والنقاش في علم السياسة ، لاسيما في الربع الأخير من القرن العشرين ؛ نتيجة حدوث تغيرات كبيرة في بنية النظام الدولي ، وهياكل الأنظمة الحاكمة آنذاك ، فقد كانت الديمقراطية ولا تزال عملية داخلية تظهر من صلب المجتمع ، أو يتمّ فرضها خارجياً وبالقوة من قبل دولة أخرى كما حصل في ألمانيا واليابان ^(١) .

يتضمن التحوّل الديمقراطي إجراء تغييرات ذات طابع تنظيمي - دستوري من جهة ، وأخرى قيمية - فكرية من جهة أخرى ، فضلاً عن إعادة توزيع النفوذ ، والسلطة ، ورفع مستوى المشاركة المجتمعية ، وهو ما يساعد على ظهور مراكز قوى اجتماعية - سياسية كثيرة تتمتع بدرجات عالية من الاستقلالية ، وأثناء هذه العملية المعقدة فإنّ الهيكل السياسي - الاجتماعي ينتابه قدر كبير من التغيير ، إذ تسود قيم التعدد ، والتنافس ، والتنوع فيه ، ويتمّ القضاء شيئاً فشيئاً على الطاعة وأساليب القسر التي تسود نظام الحزب الواحد .

إنّ مفهوم التحوّل الديمقراطي يشير إلى التحوّل من نظام حكم غير ديمقراطي ، سواء كان مدنياً أم عسكرياً إلى نظام آخر يعتمد الديمقراطية بصورة أساسية في إدارة الدولة ، إلّا أنّ هذه القواعد غير ثابتة ، ولا تنطبق على الدول جميعاً ، فهناك بعض الديمقراطيات قد تختفي بسرعة ، وأخرى ينقصها الدعم الشعبي ، مما يجعل هذه العملية معقدة ، ونسبية ، وترتكز في الأساس على العلاقة بين الحكام والمحكومين ^(٢) .

ويعدّ " ستيفن ج. كوك " من أهم من عرف مفهوم التحوّل الديمقراطي بأنّه عملية يتمّ فيها تطبيق القواعد الديمقراطية في مؤسسات لم تطبق فيها هذه القواعد من قبل ، أو لتحقيق الشمول ؛ وذلك بالوصول إلى جوانب لم تصل لها من قبل ، أي: هي مجموعة خطوات يتمّ اتخاذها من أجل التحوّل من نظام غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي يتصف بدرجة عالية من الاستقرار ، في حين تعرف " سليبيا سارسار " التحوّل الديمقراطي على أنّه عملية يتمّ عن



طريقها اتخاذ قرار تتفق ، وتسهم فيه ثلاث جهات ذات دوافع مختلفة هي : (النظام الحاكم ، والمعارضة، والبيئة الخارجية) ، وتحاول كلّ جهة إضعاف الأطراف الأخرى ، ويؤدي الطرف المتغير دوراً كبيراً في النتيجة النهائية لهذه العملية (٣) .

وهناك من يعرف التحوّل الديمقراطي بأنّه " تراجع نظم الحكم السلطوي بأشكالها كافة لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي ، وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة بوصفها وسيلة لتداول السلطة والوصول إليها ويعدّ ذلك بديلاً عن حكم الفرد ، وانتهاك القوانين والدستور " ، أي أنّ التحوّل الديمقراطي هو عبارة عن مرحلة وسطية بين نظامين ، نظام دكتاتوري يتفكك ، ليتمّ بعد ذلك ترسيخ قواعد الحكم الديمقراطي بالآليات الديمقراطية (٤) .

ويعرف " برهان غليون" التحوّل الديمقراطي بأنّه " القبول بالتعددية ، واحترام الآخر ، والقبول بالعدالة ، وضمان الحقوق والواجبات المتساوية ، والعمل بدولة القانون ، والابتعاد عن العنف والاضطهاد " ، وإنّ حالة الاختلاف والتباين في تجارب التحوّل الديمقراطي تكون في مختلف دول العالم ، ومع تعدد وتنوع النظريات الديمقراطية دفعت " صموئيل هنتنغتون" إلى القول بأنّ (٥):

- ١- ليس هناك أيّ تفسير لنمو الديمقراطية في دولة واحدة ، أو دول العالم .
- ٢- إنّ نمو الديمقراطية لا يرتكز أساساً على عامل واحد فقط .
- ٣- التحوّل الديمقراطي في أيّ دولة يعود لعدد من العوامل .
- ٤- إنّ الأسباب التي تؤدي إلى التحوّل الديمقراطي تختلف عن الأسباب الأخرى ، التي تمهد للموجات الأخرى .

إنّ عملية التحوّل الديمقراطي هي عملية استمرارية من دون انقطاع ترتكز على أربع مراحل أساسية يتوقف عليها تحقيق نجاح هذه العملية من عدمها وأهم هذه المراحل (٦) :

- ١- المرحلة الأولى : يتمّ فيها اتخاذ القرار ، الذي سيتمّ الانتقال فيه إلى النظام الديمقراطي من خلاله ، أيّ : " مرحلة الانطلاق الفعلي" وتتطلب هذه المرحلة تحقيق الاجماع الشعبي ، وتطوير المؤسسات السياسية .
- ٢- المرحلة الثانية : مرحلة الاستعداد ، والتأهب للتخلي عن النظام السلطوي ، وأثناء هذه المرحلة تزداد حدة الصراعات الاجتماعية والسياسية ، مما يهدد بالبقاء ضمن إطار النظام غير الديمقراطي .





٣- المرحلة الثالثة : مرحلة التوجه الفعلي نحو النظام الديمقراطي

بإصدار قانون الأحزاب ، وقانون تنظيم عمل الانتخابات في البلاد .

٤- المرحلة الرابعة : مرحلة تدعيم أركان التجربة الديمقراطية أي: هي

مرحلة النضج الديمقراطي، ويتم فيها تأمين التجربة بالمزيد من المؤسسات ، التي تزيد المشاركة الشعبية .

وعلى الرغم من هذه المراحل التي يمرّ فيها التحوّل إلى النظام الديمقراطي فإنّ بعضهم يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك عن طريق التأكيد على إنّ الديمقراطية ليست إقامة أنظمة حزبية ، أو انتخابات دورية حرة ونزيهة ، لكنها تحتاج إلى كفاح مسلح بصورة مستمرة للحفاظ على القيم الديمقراطي من الأخطار التي تحيط بها في كلّ وقت (٧) .

ويرى بعضهم أنّ تحقق التحوّل الديمقراطي ونجاح التجربة الجديدة يستلزم توفر خمسة عناصر رئيسة هي (٨) :

- ١- مجتمع مدني يعمل على وفق القانون .
- ٢- مجتمع سياسي يدير الدولة ، وينظم عمل القطاع الاقتصادي .
- ٣- نظام قانوني يضمن شرعية للسلطة في البلاد .
- ٤- أجهزة بيروقراطية مدعومة شعبياً ، ولها سلطة آمرة على الجميع .
- ٥- قطاع اقتصادي يستند إلى سوق مدعوم من قبل الدولة .

إنّ قيام النظام الجديد يتطلب إلى جانب ما تم ذكره وجود تنمية اقتصادية - اجتماعية تعمل على نمو الطبقة الوسطى ، التي تكون مؤيدة وداعمة للديمقراطية في ظلّ وجود توازن في القوة بين الدولة وطبقات المجتمع ، أيّ أن لا تكون الدولة قوية ما يجعلها تهيمن على المجتمع ولا تكون ضعيفة ما يجعلها خاضعة لهيمنة الطبقات الارستقراطية إذ أنّ هذا التوازن هو الذي يحقق الاستقرار السياسي فيما بعد (٩) .

المطلب الثاني : طبيعة الحياة السياسية في بوروندي

بوروندي أو كما تعرف رسمياً جمهورية بوروندي عاصمتها (بوجمبورا) ، وهي عبارة عن بلد غير ساحلي يقع في منطقة البحيرات الكبرى شرق القارة الافريقية ، تحدّها من الشمال رواندا ، ومن الشرق والجنوب تنزانيا ، والكونغو الديمقراطية من اقصى الغرب، وتعدّ بوروندي واحدة من أكثر البلدان الافريقية اكتظاظاً بالسكان فقد بلغ عدد سكانها في آخر



إحصاء سكاني (١٠,٥٣٤,١١٧) مليون نسمة إذ يعدّ هذا الرقم كبيراً قياساً بمساحة الأرض التي تشغلها إذ لا تتجاوز (٣٨) ألف كم^٢، وتعود أصول سكانها إلى ثلاث مجموعات عرقية هي " الزنجية " والمعروفة بقبائل الهوتو ، وهم يشكلون (٧٥%) من عدد السكان ، ومعظم أعمالهم في القطاع الزراعي ، " التوتسي " ذات الأصول الحامية المختلطة بالزنجية ويشكلون نسبة (١٥%) من السكان ، ويعملون في الحماية ، " الاقزام " ويشكلون نسبة (٥%) من مجموع السكان، فضلاً عن أقليات أخرى ذات أصول مالية وسنغالية ، وغينية ، وهندية مع جالية عربية صغيرة ^(١٠). ظهرت مملكة أورندي أو كما تعرف حالياً باسم (بوروندي) في أواخر القرن السادس عشر الميلادي على التلال الشرقية في منطقة البحيرات الكبرى ، ثم توسعت بعد ذلك إلى الأراضي القريبة منها ، وعدّ الملك الحاكم الفعلي لاورندي ويساعده مجموعة من الأمراء ، وكانت المملكة مقسمة إلى طبقات عدّة هي الموامي (الملك) ، البغانوا (الرؤساء) ، البانيامبانغا (المعاونون) ، وبقية السكان ، كانت إدارة البلاد تدار من قبل الموامي من دون تدخل أيّ من الطبقات الأخرى ؛ لأنّهم كانوا يعدون الموامي من الأصول الخارقة للطبيعة ، أي أنّ السلطة التنفيذية كانت تدار من قبل الموامي ، في حين إنّ بقية الطبقات كانت تمارس دورها في التشريع بحرية كبيرة ، أمّا السلطة القضائية فكانت تدار من قبل الموامي في قصره ، وقد استطاع النظام الملكي في بوروندي أثناء القرون الثلاثة الأولى بناء الأمة البورندية والمحافظة على السلم المجتمعي ، والوحدة الوطنية ما انعكس بالإيجاب على استمرارية الدولة ، فضلاً عن استحداثه (الابوشينغانتاهاي) كأول مؤسسة ديمقراطية في المملكة ، ومع ذلك فإنّ نظام الموامي لم يكن يخلو من السلبيات لاسيما ما يتعلّق باستخدام القوة في أحيان كثيرة لتثبيت أركان حكمه ^(١١).

إنّ تصاعد دور التوتسي في البلاد بدأ يظهر بصورة جلية في أواخر القرن الثامن عشر بتعزيز سيطرتهم على الأراضي الزراعية ووسائل الانتاج والتوزيع ، إذ منح نظام (الحماية) التوتسي الجزية والحيازة والحماية للأراضي ، ومن هنا بدأ يظهر الصراع مع الهوتو لاسيما بعد سيطرة التوتسي على المحكمة الملكية ، التي عدّت الهوتو في أدنى طبقات المجتمع على الرغم من تواجد بعضهم منهم في سلطات الدولة ^(١٢).

وبحلول عام ١٨٨٤ نشطت شركة " شرق افريقيا الالمانية " في منطقة البحيرات الكبرى ، إذ عجلت التوترات المتزايدة في المنطقة إلى دعوة بريطانيا للجيش الالمانى لحماية





مصالح الشركة في المنطقة بعد اندلاع ثورة " ابو شيري " ، وبحلول عام ١٨٩١ نقلت الشركة حقوقها إلى الامبراطورية الالمانية ، لتتسأ " المستعمرة الالمانية لشرق افريقيا " ، التي تكونت من بوروندي ورواندا وتنزانيا ، استمرت الهيمنة الالمانية على بوروندي حتى عام ١٩١٦ لتتسحب بعد ذلك بفعل الضربات ، التي تلقاها الجيش الالمني من قبل الحلفاء لتصبح بلجيكا الحاكم الفعلي لمنطقة البحيرات الكبرى بما في ذلك بوروندي (١٣) .

تبننت المانيا أثناء سيطرتها على المنطقة مجموعة من السياسات الاستعمارية ، التي كان الهدف منها التأثير على النسيج الاجتماعي في البلاد ، وتأجيج الصراع الاثني عن طريق عمليات التهجير القسري المتعمد لجماعات من السكان إلى أراضي أخرى ، وفرض سيطرة الأقليات على الاكثرية في مناطق أخرى ، ونشر الكراهية بين أبناء الشعب الواحد ، وإبقاء المنطقة في حالة من التوتر وعدم الاستقرار (١٤) .

وشهدت المرحلة الأولى من السيطرة البلجيكية على بوروندي إجراء تغييرات كبيرة في مختلف مفاصل الدولة ، كان الهدف منها تقييد سلطة الملك وإضعافه ، وتوسيع سلطات (الباغانوا) الذين أصبحوا فيما بعد موظفين خاضعين للإدارة البلجيكية (١٥) .

استمرت سياسة التمييز العرقي في البلاد من قبل الاستعمار البلجيكي ، ففي عام ١٩٢٦ وضعت السلطات سياسة جديدة تقوم على اعتبار من يملك أكثر من (١٠) بقرات من التوتسي بينما يصنف من لا يملك هذا العدد بأنه من الهوتو ، كما دعم البلجيكيون أغنياء التوتسي ومنحهم فرص أفضل للتعليم والتطور الاقتصادي ، فضلاً عن اختيارهم لإدارة مراكز إدارية مهمة في البلاد ما جعلهم يمتلكون القوة والمال وسلطة اتخاذ القرار ، ولم تتوقف السياسة الاقصائية للهوتو من مفاصل الدولة المختلفة جميعاً ، وكانت أشدها في المرحلة ما بين عامي ١٩٢٧-١٩٣٣ إذ جرى إبعادهم من إدارة البلديات في مختلف مناطق البلاد (١٦) .

اعتمد الاستعمار البلجيكي في أواخر الأربعينيات على سياسة جديدة في البلاد ، وذلك بإعادة تنظيم الهياكل القطاعية من جديد ، إذ جرى انتخاب هيآت استشارية جديدة في مستويات الإدارة التقليدية جميعاً ، بما في ذلك مجلس البلاد الأعلى ، وهو ما كان واضحاً في المرسوم المؤقت الذي صدر في ٢٥ من كانون الأول عام ١٩٥٩ ، الذي نصّ على " إنهاء الازدواج الإداري بين سلطات الوصاية والسلطات العرفية ، والقيام على مستوى البلديات بإنشاء مجالس تنتخب بالاقتراع العام ، والقيام بتأسيس جمعية تتألف من أعضاء



ينتخبون من الدرجة الثانية، ومن ممثلين عن مصالح الأعيان " ، ليدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ بعض بضعة أشهر ، كما جرى استبدال المجلس الأعلى للبلاد بلجنة مؤقتة تتكون من (٥) أعضاء على أن تستكمل أعمالها بتعيين (٩) مندوبين جدد للبلاد ، فضلاً عن تم إلغاء المراكز الخارجية ، والمحافظات الفرعية وجرى استبدالها بالبلديات (١٧) .

وما إن حصلت البلاد على استقلالها من بلجيكا في منتصف عام ١٩٦٢ حتى أصبح التوتسي يمتلكون نفوذاً سياسياً واقتصادياً على مستوى البلاد ، مما دفع بالهوتو إلى القيام بمحاولات انقلابية عدّة لإعادة التوازن في مؤسسات الدولة ، إلا أنّ هذه المحاولات سرعان ما فشلت ، ليقود رئيس البلاد آنذاك " مايكل موتشمبيرو " بين عامي (١٩٦٦-١٩٧٢) سلسلة من حملات الإبادة الجماعية ضد الهوتو ، كانت اقساها عام ١٩٧٢ ، التي راح ضحيتها ما يقارب (٣٠٠,٠٠٠) الف من الهوتو، بينما تقدر احصائيات أخرى قتلى الهوتو ما بين (١٠٣,٠٠٠-٢٠٥,٠٠٠) (١٨) .

وأسهّم الانقلاب السياسي عام ١٩٦٦ في إعلان قيام الجمهورية ، فظهرت الجمهورية الأولى (تشرين الثاني ١٩٦٦- كانون الأول ١٩٧٦) ، وفيها جرى تعليق العمل بدستور البلاد لعام ١٩٦١ وإعلان قانون (٦/١) في كانون الأول من العام نفسه ، الذي نظم عمل السلطات في البلاد ، إذ مارس الرئيس صلاحياته في إدارة السلطتين التشريعية والتنفيذية مناصفة مع الوزير المختص بعد الحصول على موافقة اللجنة التشريعية ، وصدر دستور البلاد الجديد في ١١ تموز عام ١٩٧٤ ، الذي كرس هيمنة الحزب الواحد على الدولة بمراقبته للحكومة والقضاء ، الجمهورية الثانية ، التي تمتد حتى عام ١٩٨٧ وفيها جرى إيقاف العمل بالدستور مع بقاء هيمنة الرئيس على سلطات البلاد مع ظهور حركة النهضة الوطنية ، التي حاولت تغيير الواقع إلا أنّها اصطدمت بالتناحر الاثني المتأصل في البلاد (١٩) .

المطلب الثالث : التحول الديمقراطي في بوروندي ومستقبله

إنّ محاولة التوتسي اقضاء الجماعات الاثنية الأخرى لاسيما الهوتو لأحكام السيطرة على مؤسسات الدولة جعل البلاد تدخل في حالة من الصراع الاثني ، وكانت أعنف هذه الموجات في الفترة ما بين عامي (١٩٨٨-١٩٩١) ، التي راح ضحيتها مئات الآلاف بين جريح وقتيل ونزوح أعداد كبيرة إلى دول الجوار ، فضلاً عن تدمير البنى التحتية للدولة ،





وحاولت القوى السياسية في البلاد إعادة التوازن للحياة السياسية بتولي الهوتو للسلطة ، وإقرار الدستور الجديد للبلاد في آذار ١٩٩٢ ، الذي تمخض عنه إجراء انتخابات رئاسية في تموز ١٩٩٣ شهدت فوز أحد رجالات الهوتو زعيم الجبهة من أجل الديمقراطية "ملتشور ندادي " برئاسة البلاد ، ولكن سرعان ما جرى اغتياله في تشرين الأول من العام نفسه ، لتتشب الحرب الأهلية من جديد في البلاد^(٢٠).

حاولت الأمم المتحدة التدخل عن طريق أمينها العام " كوفي عنان " عن طريق إرسال بعثة أممية إلى بوروندي تأخذ على عاتقها تهيئة الاجواء المناسبة لإعادة التوازن في السلطة بين التوتسي والهوتو عقب موجة العنف ، التي سادت البلاد عام ١٩٩٣ باختيار "سايبيرين نتايميرا" لرئاسة البلاد إلا أنّ المحاولة باءت بالفشل ، إذ سرعان ما تمّ اغتياله لتعود الهيمنة للتوتسي ، ويتصاعد العنف والصراع من جديد^(٢١).

ازداد نشاط حرب العصابات في المناطق التي يسيطر عليها الهوتو لاسيما في المقاطعات الشمالية الغربية من البلاد (سيبيتوكي ، بوبانزا ، نغوزي) وتوسعت دائرة الصراع لاسيما بعد إعلان الرئيس " نتيانونغاليا" في ٢٧ آذار ١٩٩٥ استخدام القوة لفرض سلطة الدولة في مناطق التمرد ، لتبدأ المواجهات بين المتمردين وقوات الجيش في مقاطعات (كاروزي ، بوروري ، رويجي) ، لتعلن مقاطعات (جيتيغا ، مورامبيا ، كيروندو) التمرد على الحكومة ، وبحلول كانون الأول ١٩٩٥ شمل الصراع جميع مقاطعات البلاد ، وقد مهدت الحرب الأهلية الطريق لعودة الرئيس السابق " بويويا " إلى سدة الحكم ، إذ تمكن في ١٦ تموز عام ١٩٩٦ وبالتعاون مع قادة الجيش من إعلان الانقلاب الابيض والسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد^(٢٢).

لم تتوقف الوساطات الدولية والإقليمية من اجل التوصل إلى حل وسط يرضي جميع الأطراف ، إذ عرض الرئيس التنزاني آنذاك " نيريري " خطة سلام يتمّ تطبيقها على مراحل وتشارك فيها أطراف الصراع في (اروشا ، روما ، بوحمبورا) ، إلا أنّ غياب الثقة بين الأطراف المتصارعة ادى إلى افشال خطة السلام ، إذ اتهم التوتسي " نيريري " بتحيزه لصالح الهوتو ، فيما اتهمت جماعة (سانت ايجيديو) المعارضة التوتسي بغياب الرغبة في إنهاء الصراع وتحقيق السلام^(٢٣).

كنتيجة واقعية للحرب الأهلية التي سادت البلاد لأكثر من (٦) سنوات انخفض دخل الفرد البوروندي من (\$٢١٠) سنويا إلى (\$١١٠) سنويا لتصبح بوروندي افقر دول العالم ،



فيما ارتفعت نسبة الافراد الذين يعيشون بدخل اقل من (\$٦٨) إلى (٣٥%) ، كما صاحب ذلك انخفاض واضح في حجم المساعدات الدولية للبلاد من (٣٠٠) مليون دولار إلى (١٠٠) مليون دولار ، كما تعرض الاطفال إلى القتل والخطف وابتعد الكثير منهم عن التعلم في ظاهرة هددت مستقبل الاطفال (٢٤).

بدأت المحادثات السرية بين (حركة تمرد المجلس الوطني للديمقراطية والتنمية) و الحكومة في العاصمة الايطالية (روما) في ايلول ١٩٩٩ لإعادة احياء خطة السلام بعد توقفها ، وقد نجح " نيرييري " في اقناع أطراف الصراع على الموافقة على بعض البروتوكولات لدفع خطة السلام خطوة إلى الامام ، تولى " نيلسون مانديلا " رئيس جنوب افريقيا آنذاك إدارة مفاوضات السلام بعد وفاة " نيرييري " ، التي توجهها باتفاق " اروشا " في اب ٢٠٠٠ ، اشترك في التوقيع على الاتفاق اكثر من (١٩) طرفاً ، وبرز ما تم تسجيله على الاتفاق (٢٥) :

- ١- اصلاح مؤسسات الدولة والتقسام العادل للسلطة .
- ٢- تحديد فترة انتقالية لمدة (٣٦) شهراً تبدأ في ١ كانون الأول ٢٠٠١ .
- ٣- لم تدعم الطرفين الرئيسيين في الصراع .
- ٤- لم يركز الاتفاق على اصلاح الأمن .
- ٥- تحفظ الكثير من الأطراف الدولية على التوقيع على الاتفاق .
- ٦- تقسم الفترة الانتقالية إلى قسمين الأول يقوده " بويويا " والثاني يقوده " نوميتيان ندايزيبي " .

ركز اتفاق " اروشا " على بناء نظام سياسي واجتماعي واقتصادي جديد في البلاد ، بوساطة دستور جديد تسوده قيم (العدل ، سيادة القانون ، الديمقراطية ، الحكم الرشيد ، التعددية ، احترام الحقوق والحريات الأساسية للفرد ، الوحدة ، التضامن ، المساواة بين النساء والرجال ، التسامح بين مختلف السياسيين ومكونات الشعب البوروندي) ، إلى جانب ذلك تم الاتفاق على خطوات أساسية من بينها (٢٦) :

- ١- الاسراع في انشاء المؤسسات الانتقالية اعتماداً على احكام البروتوكول الثاني للاتفاق.
- ٢- تركيز برامج الاحزاب السياسية على القضايا ذات المصلحة الاجتماعية العامة .





- ٣- الفصل بين السلطات سواء كانت تشريعية ام تنفيذية ام قضائية .
- ٤- إقرار قانون الانتخابات الذي يأخذ بعين الاعتبار تمثيل جميع شرائح المجتمع .
- ٥- طي صفحة الانقلابات بلا رجعة .

أسهم الدعم الدولي والإقليمي الذي قدم للبلاد في استقرار الأوضاع على أرض الواقع وهو ما مهد لعمل الحكومة بسهولة ويسر اكبر ، إذ بدأت البلاد تأخذ دورها على المستوى الخارجي وذلك بالدخول في عضوية المنظمات الإقليمية والدولية فقد جرى التصديق من قبل وزير الخارجية البوروندي على البروتوكول الملحق بالميثاق الافريقي لحقوق الإنسان ، ثم تلاه في ١١ آب ٢٠٠٠ التصديق على " الميثاق الافريقي لحقوق الطفل " ، واتفاقية " عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية " ، وتوالى النشاط الخارجي ، وتمخض عنه توقيع البلاد اعتماد الاتفاقية المرقمة (١٨٣) المتعلقة بحظر أشكال عمل الطفل وكلّ ما يتعلّق فيها (٢٧) .

أسهم وضع الدستور الجديد وتطور عمل المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً لاسيما بعد الاصلاح المالي والاقتصادي إلى ارتفاع الناتج القومي السنوي (٥,٩%) على الرغم من اعتماد الاقتصاد في البلاد على الزراعة التي تشكل نسبة ما تسهم به (٤٥%) من الناتج القومي السنوي ، واكثر من (٩١%) من إجمالي الصادرات ، التي يشكل الشاي والبن غالبيتها (٢٨) .

تمكنت الحكومة بقيادة " نكورونزيزا " من إقناع المعارضة بوقف اطلاق النار والعودة إلى البلاد لتشكيل حكومة انتقالية جديدة ، إلا أنّ هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً ، وذلك بعد انتهاكه من قبل قوات " الدفاع عن الديمقراطية CNDD " مما اضطر الرئيس " بويويا " إلى التنحي عن السلطة ؛ ليتولى " لدوميتيان " رئاسة البلاد ، وأدت البعثة الدبلوماسية التابعة للاتحاد الافريقي دوراً هاماً في تعزيز الاستقرار وإعادة اندماج المعارضة بالعملية السياسية ، لم يستمر عمل قوات حفظ السلام الافريقية طويلاً إذ سرعان ما جرى استبدالها بقوة مكونة من (٦٠٠) عنصر تابعة للأمم المتحدة (٢٩) .

إنّ إعادة نشر قوات دولية في البلاد جاء وفق الفصل السابع من ميثاق هيئة الامم المتحدة الذي صوت عليه بالإجماع مجلس الامن والذي عرف بقرار رقم (١٥٤٥) في ايار ٢٠٠٤ ، وبموجب هذا القرار عرفت هذه القوة بـ " عملية الامم المتحدة في بوروندي " ؛ على



ان يتم قيادتها من قبل الامين العام للأمم المتحدة ويأخذ على عاتقه مراقبة تنفيذ الحكومة البوروندية لمقررات اتفاق اروشا ، وتضم البعثة فضلاً عن العسكريين (٢٠٠) مراقب و (١٢٠) شرطياً وعدد من الموظفين المدنيين ، إلا أن حالة الهدوء لم تستمر طويلاً إذ ادان الامين العام للأمم المتحدة في ١٥ اب ٢٠٠٤ المذابح التي تعرض لها اللاجئين القادمون من الكونغو الديمقراطية في " غاتومبا " وطالب بسرعة فتح تحقيق شامل للتوصل إلى الجناة من اجل احالتهم إلى القضاء (٣٠) .

قررت البعثة الاممية في ٢٢ نيسان ٢٠٠٥ تمديد الفترة الرئاسية حتى ٢٦ اب ٢٠٠٥ واعتباره موعداً لتأدية اليمين الدستورية للرئيس الجديد ; اجريت الانتخابات الفرعية البلدية في ٣ تموز في (١٢٩) بلدية واسفرت عن فوز " المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية " و " قوات الدفاع عن الديمقراطية " بأغلبية الاصوات التي وصلت إلى ما يقارب من (٦٨%) ، وجرى انتخاب الرئيس أثناء جلسة موحدة (الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ) التي اعتبرها " نكورونزيزا " المخرج الوحيد لإعادة تنصيب نفسة لولاية جديدة ، عرض " حزب الحركة الوطنية " الانضمام إلى العملية السياسية باعتباره اخر الحركات المسلحة المعارضة للنظام ، فقد أسهمت جهود الرئيس التتزاني " ماكابا " للتوسط بين الحزب والحكومة البوروندية إلى إعلان وقف اطلاق النار وبدء عملية السلام في ٢٤ ايلول ٢٠٠٦ (٣١) .

ناقش مجلس الامن الدولي في جلسته (٥٥٥٤) المنعقدة في ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٦ عمل مكاتب الامم المتحدة في بوروندي ، التي من شأنها دفع عملية السلام وتعزيز القدرات المحلية للتصدي لجذور النزاع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما دعا ممثل اليابان الامين العام إلى تمديد عمل البعثة الاممية في بوروندي إلى (١٢) شهراً ليتسنى لها مراقبة تطبيق ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف المحلية (٣٢) .

استمرت المساندة الدولية لبوروندي إذ أسهم مكتب الامم المتحدة في كيب تاون بتسهيل عودة " رواسا " زعيم الهوتو إلى البلاد وتلاه عودة تياره المسلح إلى العاصمة في ايار ٢٠٠٨ ، وقد اسفرت التفاهات بين " رواسا و نكورونزيزا " إلى إعلان اتفاق (نغوزي) والذي رسم خارطة الطريق الجديدة للبلاد ، لتستمر اللقاءات بين الطرفين ، التي اسفر عنها إعلان التسوية النهائية للصراع في اذار ٢٠٠٩ ، التي ركزت على تقاسم السلطة وإعلان قوات المعارضة حزباً سياسياً ونزع سلاحها وعودة الجيش الحكومي إلى الثكنات العسكرية ; شهد عام ٢٠١٠ إجراء الانتخابات الرئاسية عن طريق (الاقتراع العام المباشر) ، التي ابقت





الرئيس لولاية جديدة وشهدت فوز الحزب الحاكم بالمرتبة الأولى تلاه (قوات التحرير الوطنية) ثم (حزب ابرونا) الذي جاء ثالثاً^(٣٣).

انقسم الرأي العام في بوروندي بعد إعلان نتائج الانتخابات إلى قسمين : الأول مؤيد لقرار المعارضة بعدم الاعتراف بنتائج هذه الانتخابات ، والثاني داعم لقرار المفوضية العامة للانتخابات ومؤكداً شرعيتها ؛ ازاء ذلك اتجه الموقف داخل البلاد نحو التصعيد لاسيما بعد توجيه الحكومة لأصابع الاتهام إلى المعارضة أثناء عملها على قلب نظام الحكم في البلاد، وهو ما دفع قادة المعارضة إلى مغادرة البلاد ولاسيما " أغطون غواسا " زعيم جبهة التحرير الوطني ؛ انعكست ظاهرة عدم الاستقرار السياسي على داخل البلاد إذ ارتفعت معدلات الجريمة والعنف والاعتقالات السياسية مع غياب الأمن والاستقرار في جميع المناطق المحيطة بالعاصمة، الامر الذي دفع البعثات الدبلوماسية في البلاد إلى مطالبة الرئيس بتوفير الحماية لها^(٣٤).

أسهمت الاضطرابات الداخلية التي شهدتها البلاد بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٣ في انخفاض نمو الناتج القومي الإجمالي على عكس ما كان متوقعا له ان يصل إلى اكثر من ٨,٤% عام ٢٠١٤، كما انخفض سعر الفرنك البوروندي إلى اكثر من ٢٢% من قيمته ، وارتفعت نسبة التضخم ، صاحبها ارتفاع نسبة الفقر في البلاد ،كل هذا ادى إلى تراجع الوضع الاقتصادي في البلاد لتعكس اثاره المدمرة على الوضع الاقتصادي للفرد ما فجر الازمة السياسية من جديد في ٢٥ نيسان ٢٠١٤ مع إعلان الرئيس الترشح لفترة رئاسية ثالثة وعدم الالتزام بعدد الفترات الرئاسية التي حددها الدستور ، إذ شهدت البلاد احتجاجات واسعة قادتها المعارضة وضمت قطاعات واسعة من الشعب ومنظمات المجتمع المدني والمجمع الكاثوليكي ، للمطالبة بعدم ترشح الرئيس لفترة جديدة ، ازاء ذلك رتب " نيومباري " رئيس المخابرات محاولة انقلابية للسيطرة على مقاليد الحكم في البلاد إلا أنّ هذه المحاولة سرعان ما فشلت بعد القوة الكبيرة التي استخدمتها مليشيات الحزب الحاكم تجاه المعارضة وقادة الانقلاب^(٣٥).

دفعت سياسة القوة التي اتبعتها الحكومة تجاه المعارضين دول المحيط الإقليمي إلى محاولة التدخل لتهدئة الاوضاع وضمان المشاركة السياسية للجميع في إدارة البلاد وهو ما كان واضحاً في المؤتمر الذي اقامته تنزانيا عام ٢٠١٦ بحضور رؤساء اوغندا ورواندا وبوروندي ، وطالبت فيه بوقف العنف في البلاد والعودة إلى العمل بالدستور وتحقيق



المساواة بين الجميع ، أسهم التوافق الإقليمي في نشر قوات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي "أيساف" والمكونة من عشر دول أفريقية هي " بروندي ، جزر القمر ، جيبوتي ، اثيوبيا ، كينيا ، رواندا ، سيشل ، الصومال ، السودان ، اوغندا " لضمان عدم انجرار البلاد إلى الفوضى مجدداً^(٣٦) .

إنّ تنازل الرئيس " نكورونزيزا" عن الحكم والدعوة إلى انتخابات مبكرة في البلاد اعطى المعارضة نوعاً من الاطمئنان عن مستقبل العملية السياسية في البلاد ، اجريت الانتخابات الرئاسية المبكرة في ٢٠ ايار ٢٠٢٠ واسفرت عن فوز مرشح الحزب الحاكم الجنرال " ندايشيمي" الذي وعد جميع الأطراف السياسية بالمضي نحو مزيد من العدالة المجتمعية والمساواة الاقتصادية ، وبما تم طرحه يمكن القول بأنّ مستقبل التحول الديمقراطي في بروندي يتمحور حول سيناريوهان رئيسيان هما :

١- استمرار هيمنة الحزب الحاكم المعروف ب " المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية " على جميع مفاصل الدولة في بروندي كونه يمتلك اكبر القواعد الشعبية إلى جانب هيمنته على مصادر الثروة مع محاولة استمالة المعارضة للحصول على الرضا الخارجي إقليمياً ودولياً مع ابقاء المعارضة ضعيفة وغير قادرة على منافسة رجالات الحزب الحاكم .

٢- امكانية المعارضة قلب موازين السيطرة في البلاد وذلك بتواجد شخصيات تكون قادرة على كسب التوافق الشعبي وبالتالي الوصول إلى اهم مفاصل الدولة إذ ما قلص الحزب الحاكم قبضته الحديدية على السلطة وسمح بتعددية حقيقية بعيدة عن الأساليب الدعائية، وتأخذ بعين الاعتبار التمثيل الحقيقي لمكونات البلاد بلا استثناء أو تهميش لمكون معين أو تيار معارض .

الخاتمة :

استطاع الحزب الحاكم في بروندي بقيادة نكورونزيزا في عقدين من الزمن النجاح في قيادة البلاد نحو الاستقرار والسلم الداخلي على الرغم من الكثير من السلبات التي تؤخذ عليه لاسيما ما يتعلق في طريقة تعامله مع المعارضة ، إذ ساعدت القبضة الحديدية للحزب الحاكم على ابعاد شبح الحرب الأهلية مرة أخرى عن البلاد بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٣ ودفع





البلاد نحو عجلة التطور واستكمال بناء مؤسسات الدولة التي عانت كثيراً نتيجة الانقسام المجتمعي بين الهوتو والتوتسي .

المصادر والهوامش :

^١ فلاح حسن علي العتايي ، " التحول الديمقراطي في العراق بعد ٢٠٠٣ دراسة في بنية السلطة التشريعية نموذجاً " ، ص ٢ .

: <https://www.researchgate.net/publication/337227759>

^٢ محمد صالح شطيبي ، " اثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية " ، مجلة الدراسات الإقليمية ، المجلد ٩ ، العدد ٣٠ (الموصل : ٢٠٠٩) ، ص ٣٠٤
^٣ زياد جهاد حمد ، " العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي " ، مجلة مداد الآداب ، المجلد ١ ، العدد ١٤ (بغداد : ٢٠١٨) ، ص ٥٧٥ .

^٤ احمد غالب محي ، " التحول الديمقراطي اسبابه وشروطه ومستوياته ، دراسة حالة العراق " ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٣٧ (بغداد : ٢٠١٤) ، ص ١٥٢ .

^٥ زياد جهاد حمد ، مصدر سابق ، ص ٥٧٥ .

^٦ احمد غالب محي ، مصدر سابق ، ص ١٥٤ .

^٧ عبدالجبار احمد عبدالله ، " الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق " ، مجلة العلوم السياسية ، بلا (بغداد: ٢٠٠٩) ، ص ١١٤ .

^٨ زياد جهاد حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨١ .

^٩ قاسم علوان سعيد ، " دور الاحزاب السياسية العربية في التحول الديمقراطي " ، مجلة آداب الفراهيدي ، العدد ١٥ (تكريت : ٢٠١٣) ، ص ٢٩٠ .

^{١٠} وسام طه مصطفى ابو كريشة ، " النظام السياسي لجمهورية بوروندي " ، مجلة الافريقية وحوض النيل ، العدد ٣ (برلين : ٢٠١٩) ، ص ٣-٤ .

^{١١} الامم المتحدة ، الصكوك الدولية لحقوق الانسان (فرنسا : ١٩٩٩) ، ص ٧-٨ .

¹² Eurotero GW, Tanganyika: German East Africa (London, Her Majesty's

Library: 1920), p53.

¹³ المصدر نفسه .

¹⁴ رشا السيد عشري ، " الصراع في بوروندي الجذور والتداعيات " ، دراسات سياسية ، بلا (انقره : ٢٠١٦) ، ص ٨ .

¹⁵ الامم المتحدة ، مصدر سابق ، ص ٨ .

¹⁶ رشا السيد عشري ، مصدر سابق ، ص ٩ .

¹⁷ الامم المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١ .

¹⁸ رشا السيد عشري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠ .

¹⁹ الامم المتحدة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤-١٥ .

²⁰ رشا السيد عشري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠-١١ .

²¹ Joanna Brachet ,**Conflict-sensitive Development** (Washington: 2005) ,p9.

Assistance Burundian

²² Tom Bundervoet , " Health and Civil War in Rural Burundi " , **Human**

Resources Journal,issue2(Madison:2009), p5-6.

²³ Joanna Brachet ,**Conflict-sensitive Development Assistance Burundian**, p9.

²⁴ Tom Bundervoet , " Health and Civil War in Rural Burundi " , p4.



Joanna Brachet , p9.^{٢٥}
Amnasty , **Arusha Peace and Reconciliation** (Arusha : 2000) , p18.^{٢٦}
Burundian Agreement
https://www.amnesty.be/IMG/pdf/arusha_peace_accord_.pdf

- ^{٢٧} مجلس حقوق الانسان ، التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ (باريس : ٢٠٠٨) ، ص٧.
- ^{٢٨} رشا السيد عشري ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣.
- ^{٢٩} رشا السيد عشري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦-١٧.
- ^{٣٠} الامم المتحدة ، الحالة في بروندي (نيويورك : ٢٠٠٨) ، ص٢-٤.
- ^{٣١} رشا السيد عشري ، " الصراع في بروندي الابعاد والتداعيات " ، دراسات سياسية ، بلا (انقرة : ٢٠١٨) ، ص ٥.
- ^{٣٢} الامم المتحدة ، الحالة في بروندي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥ .
- ^{٣٣} رشا السيد عشري ، " الصراع في بروندي الابعاد والتداعيات " ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦-٨.
- ^{٣٤} عمر نتزيمبريري ، " افاق المسيرة السياسية في بروندي " ، مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة : ٢٠١١) ، ص ٢.
- ^{٣٥} رشا السيد عشري ، " الصراع في بروندي الابعاد والتداعيات " ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦-٢٠.
- ^{٣٦} رشا السيد عشري ، " الصراع في بروندي المواقف الاقليمية والدولية " ، ، دراسات سياسية ، بلا (انقرة : ٢٠١٨) ، ص ١-٣.

